

نحو منتدى مراجعة الهجرة الدولي: بيان نسوي من أجل تحول هيكلي في إدارة الهجرة

السياق الراهن

في الفترة من 5 إلى 8 مايو/أيار 2026، تجتمع الدول الأعضاء في منتدى مراجعة الهجرة الدولي (IMRF) لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة التابع للأمم المتحدة، في وقت يواجه فيه المهاجرون أزمة متفاقمة متعددة الأبعاد. ولا تقتصر هذه الأزمة على النزاعات وتأثيرات تغير المناخ فحسب، بل تشمل أيضاً ارتفاع الحواجز التجارية وتزايد الضغوط المتعلقة بالطاقة وتكاليف المعيشة، وكل ذلك يتفاقم بسبب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، مما يُسرّع من وتيرة النزوح ويقوض أطر الحماية في جميع أنحاء العالم.

إننا نشهد تآكلاً عميقاً للتعددية وتقويضاً ممنهجاً للقانون الدولي، ولا سيما قدرته على حماية حقوق وكرامة الأشخاص النازحين. بدلاً من احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، تُسرّع الدول من وتيرة اتباع نهج عقابي وأمني في إدارة الهجرة، يتسم بتوسيع نطاق التدخل الخارجي عبر الحدود، ومراقبة الهجرة، والاحتجاز التعسفي والمطول، والترحيل الجماعي، وانتشار سياسات الردع الضارة التي تُعرض الأرواح للخطر. وبينما تستفيد الدول من تدفقات العمالة والتحويلات المالية، فإنها تتعاون بشكل متزايد لتقييد واحتواء أشكال عديدة من الهجرة من خلال تدابير رقابية عسكرية وضوابط خارج حدودها، مُتعاملةً مع حركة البشر كتهديد أمني بدلاً من كونها واقعاً إنسانياً.

هذه السياسات القائمة على الردع - والتي غالباً ما تُقدّم بشكل مُضلل على أنها "حلول جذرية" لأزمة هجرة مُفترضة - لا تُقلل من الهجرة غير النظامية؛ بل على العكس، تجعلها أكثر خطورة، وفي كثير من الأحيان، قاتلة. في نهاية المطاف، تُجرّد هذه الممارسات الأشخاص المهاجرين من إنسانيتهم، مُؤفّرةً أسساً قانونية وشرعية عامة لانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية، والقسوة المؤسسية، وتطبيع العنصرية والكراهية. وهي تُلحق ضرراً بالغاً بالنساء، والأشخاص ذوي الهويات الجندرية المُتنوعة، والفئات العرقية. تتزايد محاولات الدول للالتفاف على التزاماتها القانونية الوطنية والدولية، متخيلةً عن مسؤولياتها ومُتجنبين المساءلة. وتؤدي هذه الممارسات إلى تفاقم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستغلال والاعتداء الجنسي، والاحتجاز التعسفي، وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في حين تُجبر المهاجرين غير الشرعيين على العيش في حالة من الهشاشة المزمنة، والتهميش، والخوف.

وكثيراً ما تُشجع الدول برامج هجرة عمالية استغلالية، مرتبطة بأصحاب العمل، ومُوقّعة للغاية، تُقيد حرية تنقل العمال، وحقوقهم وحقوقهم في الوصول إلى العدالة. وتُعامل هذه المسارات "النظامية" المزعومة العمال والعمالات المهاجرين والمهاجرات، ولا سيما تلك العمالات في قطاعات منخفضة الأجر، ومُهمشة جندياً، ومُستخف بها، مثل العمل المنزلي، كعمالة "رخيصة"، تحرمهنّ من حقوقهنّ العمالية، وتُعرضهنّ للاستغلال وسوء المعاملة. تتفاقم هذه الهشاشة الهيكلية في أوقات الحروب والأزمات، حيث تستبعد العمالات المهاجرات والعمّال بشكل منهجي من الحماية والمساعدات الطارئة أو العودة الطوعية إلى أوطانهنّ، مما يجعلهنّ من أكثر الفئات السكانية تهميشاً وضعفاً.

لا يمكن للدول أن تتوجه إلى الأمم المتحدة وتدّعي أن برنامج الهجرة العالمي وحوكمة الهجرة العالمية على ما يرام في ظل سياسات معادية للمهاجرين وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تتفاقم بفعل الحروب والصراعات والتدهور البيئي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية.

ليس هذا وقت التراخي الدبلوماسي، بل وقت التقييم النزيه والشجاعة السياسية والعمل الملموس القائم على الحقوق. لقد آن الأوان لاتخاذ خطوات حاسمة لمعالجة مظالم سياسات الهجرة الضارة، وتطبيق مناهج قائمة على الحقوق، وضمان سماع أصوات جميع المهاجرين والمجتمعات المتضررة واحترامها. إن أي تقاعس عن ذلك يُهدد مصداقية برنامج الهجرة المتعدد الأطراف ونزاهة الالتزامات المتعددة الأطراف في وقتٍ نحن بأمسّ الحاجة إليها.